مجلة الدراسات القانونية المقارنة
EISSN:2600-6154 المجلد 07/ العـــدد01 (2021)، ص.ص.135-151 ISSN:2478-0022

نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي

The Electronic litigation system between improving the quality of judicial work and the challenges of digital space

حايطي فاطيمة

Haiti fatima

طالبة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون _ تيارت

مخبر تشريعات حماية النظام البيئي

Phd student, Faculty of law and political science, Ibn khaldoun university, Tiaret

fatima.haiti@univ-tiaret.dz

هروال نبيلة هبة

Heroual nabila hiba

أستاذة محاضرة "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون _ تيارت

Faculty of law and political science, Ibn khaldoun university, Tiaret

Herokhadija1980@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2020/10/07 تاريخ القبول:2021/05/27 تاريخ النشر:2021/06/28

ملخص:

يعتبر نظام التقاضي الإلكتروني نتاج الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي الهائل، إذ نجد أغلب التشريعات الدولية والداخلية قد تبنت هذا النظام ضمن منظومتها القانونية والقضائية لما يتميز به من سرعة الفصل في القضايا وتخفيف العبء على المتقاضين، وتحقيق العدالة الناجزة، وتحسين جودة العمل القضائي، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء تعريف لنظام التقاضي الإلكتروني، وبيان المقومات والأسس التي يقوم عليها وإبراز مختلف التحديات والصعوبات التي تعترض تطبيقه، ولذلك ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية، وخلصنا من خلالها إلى أنه بالرغم من الأهمية الكبيرة لنظام التقاضي الإلكتروني إلا أن تطبيقه يثير عدة إشكالات بخصوص المقومات الأساسية التي يقوم عليها، ومدى احترامه لضمانات المحاكمة العادلة وحقوق وحريات المتهم، والاقتناع الشخصي للقاضي، إضافة إلى الجرائم الإلكترونية الواقعة في مجال التقاضي الإلكتروني.

Email: dhaifatima94@gmail.com **المؤلف المرسل : حايطي فاطيمة**

كلمات مفتاحية:

التقاضي الإلكتروني؛ المحكمة الإلكترونية؛ تطبيقات قضائية؛ تحديات.

Abstract:

The electronic litigation system is the product of the informatics revolution and the technological development, as most international and domestic legislation adopted it within its legal and judicial system, because of its rapid adjudication and relieve the burden on the counterparts, and successful justice, and improve the quality of judicial work, the aim of the study is to give an definition of the electronic litigation system; and its statement of the elements and the various challenges to which it is applied; Therefore, we decided to divide this study into three main axes, and we concluded that although the electronic litigation system is of great importance, its application raises several problems with regard to its underlying fundamentals, its respect for fair trial guarantees and the rights and freedoms of the accused, and the personal conviction of the judge; add to electronic crimes in the field of electronic litigation.

Keywords:

E- litigation ; Electronic court ; Judicial applications ; Challenges

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة ثورة معلوماتية هائلة أعلنت عن ظهور عصر جديد ألا وهو العصر المعلوماتي الذي يعتمد على التقنية الحديثة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، اللذين أدى التفاعل بينهما إلى ظهور شبكة معلوماتية عالمية واسعة (الأنترنت) أتاحت الاتصال وتبادل المعلومات عبر الحواسيب والشبكات الموجودة عبر العالم ومست بذلك مختلف ميادين الحياة، حيث سهلت للمتعاملين بها إمكانيات التسوق والدعاية وإبرام العقود وأسقطت الحواجز المكانية والزمانية وجعلت من العالم قرية صغيرة، وقد تولدت عن الثورة المعلوماتية هذه الكثير من التطبيقات التي كان لها بالغ الأثر على معظم أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والعلمي، والتي كان من أهمها ظهور التجارة الإلكترونية Electronique commerce والحكومة الإلكترونية Electronique gouvernement.

وعلى الرغم من تبني الكثير من الدول مفهوم الحكومة الإلكترونية إلا أنه من الملاحظ أن مرفق القضاء لم يحقق بعد تقدما في هذا المجال في غالبية الدول وخاصة العربية منها، ولهذا كان من الضروري مواكبة هذه التطورات والمستجدات التي يشهدها العالم لتطوير قطاع العدالة والوصول إلى ما يعرف بالمحاكمة الإلكترونية أو التقاضي الإلكتروني في هذا نجد المشرع الجزائري قد أعلن مساهمته في تطوير منظومته القانونية من خلال إقراره لهذه التقنية الحديثة في إطار عصرنة قطاع العدالة، وذلك بالاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة في إجراءات التقاضي بما يكفل تبسيطها أمام المحاكم الجزائية، وسرعة البت والفصل في الدعاوى وتوفير الوقت والجهد، كما تساعد هذه التقنية المواطنين في الاستعلام عن سير المعاملات القضائية دون الذهاب ومراجعة المحاكم كمعرفة مواعيد الجلسات والقرارات الصادرة عنها وغيرها، إذ تهدف إلى تحقيق الأمن في أي وقت ومن أي مكان، والتخلي تدريجيا عن التعامل الورقي واختصار نفقات الإجراءات

التقليدية، كما تظهر أهمية نظام التقاضي الإلكتروني في تعزيز ثقة الفرد بقطاع العدالة نتيجة سرعة الفصل في الدعاوى باعتماد أساليب التقنية الحديثة.

لكن رغم الأهمية الكبيرة لتطبيق هذا النظام في تقليل الأعباء المادية على أطراف الدعوى وتسهيل إجراءات التحقيق والمحاكمة، إلا أن تطبيقه يثير عدة إشكالات تتعلق بمدى توافر الأسس والمقومات التي يقوم عليها نظام التقاضي الإلكتروني وخاصة الأساس القانوني والتشريعي الذي ينظم هذه المسألة، وبمدى إمكانية تطبيقه دون المساس بضمانات المحاكمة العادلة، ومدى حجية الإثبات الإلكتروني في مواجهة القاضي الجزائي. وعليه ولمعالجة هذا الموضوع ارتأينا طرح الإشكال التالي: **ما مدى فعالية نظام التقاضي الإلكتروني في تحسين جودة العمل القضائي واحترام ضمانات وشروط المحاكمة العادلة؟ وفيما تتمثل الأسس والمقومات التي يتطلبها تطبيق هذا النظام؟**

أهداف ومنهج الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة ماهية نظام التقاضي الإلكتروني وإبراز المقومات والأسس التي يجب أن تتوافر من أجل تبني هذا النظام، وفي المقابل معرفة أهم العقبات والصعوبات التي تعترض تطبيقه، والوقوف على مدى تحقيق هذا النظام لضمانات وشروط المحاكمة العادلة، ومدى فعاليته في تحسين العمل القضائي وتسهيله، وعلى هذا اعتمدنا بالأساس على المنهج الوصفي التحليلي لوصف نظام التقاضي الإلكتروني، وتحليل وربط الجوانب التقنية الحديثة بالجوانب القانونية للمشكلة المطروحة، ومن أجل الإلمام بكافة هذه الجوانب ومعالجتها حاولنا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور خصصنا **الأول** لمعرفة مفهوم نظام التقاضي الإلكتروني، و**الثاني** لدراسة الأسس والمقومات التي يقوم عليها هذا النظام أما **المحور الثالث** فخصصناه لدراسة أهم العقبات التي تعترض تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني.

المحور الأول: مفهوم نظام التقاضي الإلكتروني

يعد مصطلح التقاضي الإلكتروني من الإنجازات التي تمخضت عن الثورة المعلوماتية وظهور ما يسمى بالعالم الافتراضي، والذي يقابله مصطلح التقاضي التقليدي حيث يتفق الاثنان في الموضوع وأطراف الدعوى ويختلفان في طريقة ووسائل التنفيذ والتي تحولت من الأساليب الورقية التقليدية إلى الوسائل الإلكترونية [1] ولمعرفة ماهية التقاضي الإلكتروني وجب التطرق إلى تعريفه (أولا) وبيان خصائصه (ثانيا):

أولا: تعريف نظام التقاضي الإلكتروني

تعددت التعريفات التي أعطيت للتقاضي الإلكتروني حيث عرفه جانب من الفقه على أنه: "حوسبة الإجراءات القضائية بتحويل الإجراءات التقليدية من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني حيث تتم الحوسبة في الإجراءات فقط دون الموضوع"[2].

كما عرف على أنه: " عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علما بما تم بشأن هذه المستندات"[3].

وعرفه جانب آخر من الفقه بأنه: " سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الأنترنيت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين"[4].

وعرفه الفقيه يوسف سيد سيد عوض على أنه: " الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري، من خلال إجراءات تقنية تتضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية"[5].

من استقرائنا لهذه التعاريف نجد أن جانب من الفقه كان قاصرا في تعريفه لنظام التقاضي الإلكتروني في حين أن البعض الآخر جاء واضحا وشاملا يغطي مختلف إجراءات التقاضي وعليه يمكن تعريفه على أنه: " نظام قضائي معلوماتي يتم بموجبه تطبيق إجراءات التقاضي كافة عن طريق الوسائل الإلكترونية المختلفة من أجهزة مرتبطة بشبكة الأنترنيت بداية من تسجيل الدعوى إلى غاية صدور الحكم بشأنها ".[6]

ثانيا: خصائص التقاضي الإلكتروني:

تتميز تقنية التقاضي الإلكتروني أو ما يسمى بالتقاضي عن بعد بجملة من الخصائص التي تميزه عن التقاضي التقليدي سنعرضها فيما يلي:

1 التحول من النظام الورقي إلى النظام الإلكتروني:

يعتبر حلول الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية من أهم مميزات التقاضي الإلكتروني، حيث تقوم إجراءات التقاضي الإلكتروني على المراسلات والاتصالات الإلكترونية بين المتقاضين دون استعمال الأوراق لتصبح بذلك السندات والرسائل الإلكترونية هي مرجع كل طرف من أطراف الدعوى، وهذا يساعد على التخفيف من عملية تداول الملفات وتفادي فقدانها مما يرفع من مستوى أمن السجلات والوثائق الإلكترونية، فضلا عن إمكانية وسهولة الوصول إليها والرجوع لها عند الحاجة[7].

2 سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي:

تساعد إجراءات التقاضي الإلكتروني على سرعة إرسال وتلقي المستندات بين المتقاضين والقضاة والمحامين مما يساهم في سرعة البت في القضايا وتوفير الجهد والوقت دون الحاجة للانتقال إلى مقر المحكمة أو المجلس،[8] وهذا عن طريق الاعتماد

على الوسائط الإلكترونية من أجهزة كمبيوتر متصلة بشبكة الاتصالات الدولية (الأنترنيت)، مما ساهم في رفع جودة الخدمة القضائية وخلق ما يعرف بالمحاكم الإلكترونية[9].

3 الانتقال من نظام الإثبات التقليدي إلى نظام الإثبات الإلكتروني:

يعتبر الإثبات الإلكتروني من أهم وسائل القضاء الإلكتروني إذ لا يقتصر استخدام الوسائل الإلكترونية على إرسال واستقبال المستندات والاطلاع عليها وسداد الرسوم القضائية، وإنما تستخدم هذه الوسائل في إثبات الإجراءات أمام القضاء الإلكتروني، ونتيجة تطور الوسائل التكنولوجية ظهرت أدلة إثبات جديدة حيث أصبح يعتد بالكتابة الإلكترونية والتوقيع والتصديق الإلكترونيين في مجال القضاء الإلكتروني،[10] إذ يتم إثبات المستند الإلكتروني _الذي يعد المرجع القانوني لأطراف الدعوى والذي يتضمن ما اتفقوا عليه من التزامات _ عن طريق التوقيع الإلكتروني هذا الأخير هو عبارة عن مجموعة بيانات تتخذ شكل الحروف أو الأرقام أو الرموز... بحيث تسمح بتحديد هوية الشخص الموقع وتميزه عن غيره مما يضفي حجية على هذا المستند[11].

4 اعتماد تقنية الدفع الإلكتروني في سداد المصاريف القضائية:

تعتبر تقنية الدفع الإلكتروني ميزة من مميزات التقاضي الإلكتروني، حيث تسهل عملية دفع المصاريف القضائية والتي كانت تدفع بطريقة يدوية في المعاملات التقليدية لتصبح الآن تتدفع عبر وسائل إلكترونية، ومن بين أشكال الدفع الإلكتروني النقود الإلكترونية، الشيك الإلكتروني، البطاقات الممغنطة وغيرها[12].

المحور الثاني: أسس تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني

يقوم نظام التقاضي الإلكتروني على جملة من الركائز والمقومات باعتباره نظاما قضائيا معلوماتيا حديثا جاء لمواكبة التطور الحاصل في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والذي سهل عملية تبادل المعطيات إلكترونيا بين المتقاضين، وبما أنه نظام معلوماتي فهو بالضرورة يتطلب مجموعة من الوسائل والإمكانيات المادية والتقنية والبشرية لتطبيقه على أرض الواقع، وعليه سنبين أهم هذه المتطلبات والأسس التي يقوم عليها هذا النظام من خلال الفروع التالية:

أولا: الأساس القانوني

يعتبر القانون أو التشريع أهم أساس لإنشاء نظام التقاضي الإلكتروني ويتجسد ذلك من خلال تبني السلطة التشريعية في الدولة مجموعة من القوانين التي تنظم هذه التقنية،[13] من حيث ضبط المصطلحات القانونية والتقنية المرتبطة بها وبيان كيفية تطبيقها وإبراز إجراءاتها[14] مراعية في ذلك ملائمة هذه الإجراءات أو القوانين بصفة عامة للتقدم التقني والبيئة الرقمية التي تحوي هذا النظام، وهذا لن يتأتى إلا باستبعاد القواعد القانونية التقليدية واستحداث نصوص جديدة مع تعديل البعض الآخر منها،[15] ومن بين الدول التي استحدثت تشريعات تنظم أو على الأقل تنص على تطبيق هذا النظام نجد:

1.الأساس القانوني الدولي للتقاضي الإلكتروني

إن فكرة التقاضي الإلكتروني تجد أساسها القانوني في التشريع الدولي من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات والمعاهدات الدولية، سنعرض أهم هذه الصكوك الدولية فيما يلي:

أ القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية:

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم (162/51) في جلستها العامة (85) في 16 ديسمبر 1996 القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، حيث ورد في ديباجة هذا القانون أن اعتماد اللجنة لهذا القانون النموذجي سيساعد جميع الدول الأطراف في تعزيز تشريعاتها التي تنظم استخدام بدائل للأشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات، وتوصي بصياغة هذه التشريعات في حالة عدم وجودها.[16]

ب القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية:

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم (80/56) في 12 ديسمبر 2001 القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وورد في ديباجة هذا القانون أن الجمعية العامة للأمم المتحدة توصي بأن تولي جميع الدول اعتبارا إيجابيا للقانون النموذجي بشأن التوقيعات والتجارة الإلكترونية عندما تقوم بسن قوانينها أو تنقيحها، مع ضرورة توحيد هذه القوانين واجبة التطبيق على بدائل الأشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات وتوثيقها[17].

ج نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:

أجازت المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة 68 من نظام روما الأساسي للمحاكم أن تقوم بإجراء الجلسات أو تقديم الأدلة بالوسائل الإلكترونية وذلك لحماية المجني عليهم والشهود أو المتهمين[18].

د اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

تعد اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة أهم قانون دولي ينظم مسألة التقاضي الإلكتروني حيث تطرقت في فحواها لفكرة الجلسات الإلكترونية المرئية والمسموعة " Vidéoconférence "، وذلك من خلال البند الثامن عشر من المادة الثامنة عشر (18) منها، حيث جاء فيها أنه وبناء على طلب الدولة الطرف يمكن عقد الجلسات عن طريق الفيديو في حالة عدم تمكن الشخص المعني المثول أمام القضاء،[19] ويكون هذا حسب اتفاق الدول الأطراف فيما بينها بخصوص جواز وإمكانية تطبيق هذه المسألة.

2. الأساس القانوني الداخلي للتقاضي الإلكتروني

كرست العديد من الدول ضمن قوانينها الداخلية تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني وتفاوتت هذه الأنظمة والقوانين في درجة تبني هذه التقنية في مجال القضاء، ولعل ما يهمنا في هذه الدراسة معرفة الأساس القانوني لنظام التقاضي الإلكتروني في الدولة الجزائرية:

أ القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة[20]:

يعد القانون 03/15 خطوة جد إيجابية للجزائر في مجال تطبيق الوسائل الإلكترونية في العمل القضائي، حيث يحتوي هذا الأخير على 16 مادة تطرقت لفكرة التقاضي الإلكتروني إذ جاء فيه:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل.
- استخدام التقنيات الحديثة في إرسال وتبليغ المحررات القضائية ومختلف الإجراءات القضائية.
- إمكانية استخدام المحادثات المرئية عن بعد في استجواب المتهمين والشهود والخبراء.

إذ نجد المادة 09 من هذا القانون قد نصت بصريح العبارة أن الجزائر اعتمدت فعليا على تقنية التقاضي الإلكتروني من خلال التبليغ الإلكتروني وإرسال المحررات القضائية بالشكل الإلكتروني، كما تبنت هذه التقنية من خلال نص المادة 14 من ذات القانون والتي سمح فيها المشرع بسماع الأطراف واستجوابهم عن طريق المحادثة المرئية عن بعد في حالة بعد المسافة أو تطلب حسن سير العدالة ذلك،[21] كما جاءت المادة 15 من نفس القانون وحددت نطاق استخدام هذه التقنية حيث أعطت للقاضي سلطة سماع الشهود والخبراء والمتهمين واستجوابهم ومواجهتهم عن طريق المحادثة عن بعد، إضافة إلى أنها سمحت لجهة الحكم بتلقي تصريحات متهم محبوس بشرط موافقة المعني والنيابة العامة على ذلك وفي حدود معينة.

أما عن المادة 16 من هذا القانون فإنها حددت مكان إجراء التقاضي الإلكتروني.[22]

ب القانون رقم 02/15 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري[23]:

نص القانون 02/15 على جواز سماع الشهود والخبراء عن طريق الوسائل التقنية والمحادثات المرئية عن بعد ضمن الفصل السادس من الباب الثاني المعنون بحماية الشهود والخبراء والضحايا، حيث نرى أن المشرع الجزائري قد أحدث نقلة نوعية من خلال تبنيه لهذه التقنيات.

من استقرائنا للنصوص القانونية سالفة الذكر نرى أن المشرع حاول الالتحاق بالركب المتطور وما سارت عليه العديد من الدول الأجنبية من خلال مصادقة الجزائر على المعاهدات والاتفاقيات التي تبنت فكرة التقاضي الإلكتروني،[24] إضافة إلى تبنيه لهذه التقنية ضمن منظومته القانونية، ولكن مقارنة بالعديد من الدول نجد أن هناك نوع من الإجحاف في القوانين الجزائرية فهي ليست كافية ولا تنظم بصورة مباشرة فكرة التقاضي الإلكتروني، بل هي مجرد تطبيقات لفكرة الإدارة الإلكترونية وإن كنا نعتبرها خطوة جد إيجابية على أمل المواصلة في تطويرها من أجل إصدار قوانين مستقلة تنظم فكرة القضاء الإلكتروني ككل.

ثانيا: الأسس التقنية والبشرية:

فرض التطور التكنولوجي الاعتماد على الوسائل التقنية الحديثة في جميع مجالات الحياة من بينها قطاع العدالة، حيث تستلزم فكرة رقمنة العدالة العديد من الإمكانيات الفنية والبشرية من أجل تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، وتعتبر المحكمة الإلكترونية أهم وسيلة لتطبيقه وعليه سنتطرق فيما يلي إلى مختلف هذه المتطلبات:

1 المحكمة الإلكترونية:

المحكمة الإلكترونية وسيلة هامة لتطبيق فكرة التقاضي الإلكتروني هي عبارة عن حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يربط بين شبكة الاتصالات الدولية (الأنترنيت) وبين مبنى المحكمة حيث تعكس الظهور المكاني للمحاكم والمجالس القضائية، يباشر من خلالها مجموعة من القضاة مهمة الفصل في القضايا معتمدين في ذلك على آليات ووسائل تكنولوجية حديثة[25]، إذ تعمل هذه الأجهزة على استقبال العرائض والطلبات وتوفير جميع المعلومات حول مستجدات الدعاوى، بحيث تضمن الاتصال الدائم بأطراف القضية والمحامون والقضاة وغيرهم، كما تمكن هذه الأجهزة المتقاضين ووكلائهم من الترافع وتحضير الشهود ومتابعة مجريات القضية وحتى حضور الجلسات إلكترونيا[26]، فضلا عن أنها تمتاز بالسرعة في الفصل في القضايا، ويمكننا إجمال متطلبات المحكمة الإلكترونية فيما يلي:

أ. المعدات والأجهزة الحاسوبية، وأجهزة نقل الصوت والصورة:

يتوجب لخلق نظام المحكمة الإلكترونية وجود عدة أجهزة حاسوب موزعة على عدة أماكن من المحكمة مرتبطة بالحاسوب الرئيسي المخصص للقاضي، بحيث يقوم بواسطته بالاطلاع على ملف الدعوى وتسجيل ما يتخذ من إجراءات بشأنها، كما تجهز قاعة المحاكمة بأجهزة لنقل الصوت والصورة كالكاميرات مثلا توضع في مكان مثالي لتمكين الأشخاص الذين يحضرون الجلسة حضورا افتراضيا من متابعة مجريات المحاكمة.

ب. إنشاء شبكة اتصالات داخلية (الشبكة العنكبوتية العالمية):

يتطلب نظام المحاكمة عن بعد إنشاء شبكة اتصال داخلية تربط بين جميع الأقسام والمكاتب والقاعات من خلال نظم الحواسيب الآلية، بحيث تمكن الموظفين في هذه الأقسام من الاتصال فيما بينهم وتبادل الملفات والمستندات إلكترونيا وبطريقة سهلة وسريعة.[27]

ج. إنشاء موقع إلكتروني للمحكمة على شبكة الاتصال:

يعتبر الموقع الإلكتروني بوابة المحكمة الإلكترونية إذ يتيح لكل شخص له علاقة بالدعوى أو أي مواطن الحضور الافتراضي للجلسات ويمكنه من الدخول للمحكمة بالطريقة الإلكترونية وتسجيل الدعاوى والسير في إجراءات التقاضي دون الحاجة إلى التنقل الشخصي، إضافة إلى هذا يمكن المعني من الاتصال المباشر بموظفي المحكمة والاستفسار عن ملف دعواه والمعلومات التي يريدها.

د. إنشاء سجل إلكتروني يحتوي على بيانات القضية :[28]

يستلزم عمل المحكمة حفظ ملفات القضايا وإجراءات السير فيها والأحكام الصادرة بشأنها، ويعتبر السجل الإلكتروني مستودع المحكمة الإلكترونية، إذ يحتوي على جميع البيانات المتعلقة بالدعوى من الملفات والوثائق التي يرسلها أطراف الدعوى إلى موقع المحكمة وأيضا كل المستندات التي يرسلها موظفي المحكمة إلى القاضي للنظر فيها، فضلا أنه يحوي جميع مراحل الدعوى من تاريخ تسجيلها إلى غاية إصدار حكم بشأنها.

هـ.توفير خدمة البريد الإلكتروني لإرسال واستقبال الرسائل:[29]

يعتبر البريد الإلكتروني من أهم متطلبات التقاضي الإلكتروني يمكن الفرد من إرسال واستقبال الرسائل من جميع أنحاء العالم وبمختلف الطرق سواء مكتوبة أو في شكل صور أو تسجيلات مع إمكانية حفظها، وهو وسيلة أطراف الدعوى في إرسال وتلقي التبليغات والأحكام القانونية وكذا ملفات الدعاوى والعرائض وغيرها.

2 المتطلبات البشرية:

يحتاج تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني لاستقطاب كوادر متخصصة في البرمجة والتقنيات الحديثة إضافة إلى تدريب وتأهيل المختصين في ممارسة وتطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، حيث يتوجب وجود الكوادر التالية:

أ.القضاة المعلوماتيون :

وهم مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين يباشرون إجراءات التقاضي عن بعد من خلال موقع إلكتروني، حيث يقوم القاضي المعلوماتي بإصدار الأوامر لمجموعة من الموظفين المتخصصين بالعمل الحاسوبي بتحضير الخصوم ووكلائهم ومباشرة المحاكمة، بحيث يستمع لأقوالهم ومرافعاتهم إلكترونيا بالصوت والصورة، ويجب أن يكون القاضي المعلوماتي على قدر من الخبرة والمعرفة بالتقنيات المتطورة في علوم الحاسب والأنترنت، إضافة إلى وجوب إخضاعه للدورات التدريبية المكثفة في هذا المجال.[30]

ب.كتبة المواقع الإلكترونية :

وهم مجموعة من الموظفين المختصين بتقنيات الحاسب والبرمجيات وإدارة المواقع الإلكترونية، توكل إليهم مهمة تسجيل الدعاوى وإرسالها وتجهيز جدول مواعيد القضايا في إطار المحاكم الإلكترونية، وكذا استيفاء الرسوم إلكترونيا بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني، فضلا عن الاتصال بأطراف الدعوى وتبليغهم بالحضور في المواعيد المقررة، والتأكد من صفتهم كانوا شهودا أم خصوم أم غيرهم قبل إدخالهم إلى موقع المحكمة.[31]

ج. إدارة المواقع والمبرمجون:

وهم مجموعة من الإداريين والفنيين الذين يتولون إدارة المواقع الإلكترونية وهم غالبا من المختصين في هذا المجال يتواجدون خارج قاعة المحاكمة، حيث يقومون بمتابعة سير إجراءات المحاكمة ومعالجة أي عطل يحدث في الأجهزة، ومعالجة الأخطاء الفنية قبل وقوعها وحماية الأنظمة المعلوماتية من الاختراق والتدمير[32].

د.المحامون المعلوماتيون:

هم الأشخاص الذين يحق لهم تسجيل الدعوى والترافع إلكترونيا في محكمة افتراضية، حيث يستلزم معرفتهم بعلوم الحاسب والاتصالات الإلكترونية،[33] مع ضرورة وجود الأجهزة والمعدات الحاسوبية المرتبطة بشبكة الاتصالات الدولية في مكاتبهم الخاصة لتمكينهم من أداء مهامهم بالشكل المطلوب.

المحور الثالث: عقبات تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني

لا ننكر المزايا الكثيرة التي جاء بها نظام التقاضي الإلكتروني من سرعة في الإجراءات القضائية، إذ وفر الكثير من الجهد والوقت على المتقاضين ومكنهم من الاطلاع ومتابعة مجريات القضايا دون الحاجة لتكبد عناء التنقل إلى مقر

المحاكم والمجالس القضائية، ولكن أينما نجد تطبيق التكنولوجيات الحديثة نجد في المقابل صعوبات ومشكلات تثيرها هذه الأخيرة، حيث أخرت هذه العقبات الاستفادة من التقنية المعلوماتية في العمل القضائي، ومن أبرز هذه الصعوبات ما يلي:

أولا: الصعوبات القانونية:

يعترض تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني العديد من العقبات القانونية سنوجزها فيما يلي:

1 من الناحية التشريعية:

تتمثل أهم الصعوبات التشريعية في عدم وجود قانون ينظم أحكام التقاضي الإلكتروني ويبين مختلف إجراءاته وكيفيات تنفيذه وخاصة في الدول العربية، وهذا يحتاج إلى إعادة النظر في جل القوانين إما بتعديلها أو استحداث قواعد أخرى تعالج هذه المسألة[34].

كما تجدر الإشارة إلى أن المعلومات المتداولة عبر هذه الوسائط تعتبر سرية وجب حمايتها من الاعتداء بالطرق التقنية والقانونية، ولهذا يجب إعداد تشريعات تكفل حماية المستندات والبيانات الخاصة من عبث الغير، بحيث تجرم وتعاقب كل صور التعدي عليها.

2 من ناحية المساس بمبادئ وضمانات المحاكمة العادلة:

تتجسد هذه المشكلة في مدى استجابة نظام التقاضي عن بعد لضمانات المحاكمة العادلة ومبادئ الإثبات، حيث واجه هذا النظام العديد من المشكلات بخصوص إمكانية مساسه أو خرقه لهذه الضمانات، فقيل في هذا الشأن:

أ. إن الاستعانة بالوسائل الإلكترونية في التقاضي قد ينال من روح القانون ويحرم بذلك المتقاضين من مبادئ العلنية والشفوية والمواجهة بينهم وهي مبادئ تقوم عليها المحاكمة العادلة،[35] إذ تتطلب هذه الأخيرة تمكين الخصوم والجمهور من حضور جلسات المحاكمة ومجابهة كل خصم لخصمه بدليله وحجته شفهيا تحقيقا لمبدأ المواجهة، وهذا ما لا يتحقق في المحاكمات الإلكترونية.

ب. فقدان مبدأ المساواة بين الخصوم لأن تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني يستدعي أن يمتلك الشخص المعني أجهزة ومعدات وشبكة أنترنيت وغيرها من الوسائل،[36] وهذا راجع للقدرة المالية والوضع المعيشي لكل شخص إذ نجد أن أغلبية المواطنين لا يملكون هاته الوسائل والإمكانيات وهذا ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ من مبادئ المحاكمة العادلة.

ج. إن الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية يحقق السرعة المطلوبة في الفصل في القضايا وفي المحاكمة العادلة إلا أن ذلك لا يعني التقليل من بعض الإجراءات وتفاديها، إذ تتطلب المحاكمة العادلة عدة إجراءات من مساواة في نظر الملفات ومواجهة الخصوم وتمكينهم من تحضير الدفاع وهذا ما يتطلب فترة زمنية معينة قد تتعارض مع فكرة السرعة.[37]

د.تثار أيضا مشكلة اقتناع القاضي بالأدلة الإلكترونية المقدمة له ومدى اعتباره للرسالة الآلية المرسلة إليه دليلا كافيا للحكم في القضية، فالمشكلة التي يثيرها الدليل الإلكتروني ليست في إمكانية قبوله كوسيلة إثبات أم لا فقط بل في ضمان مصداقيته وتعبيره عن الحقيقة القضائية، إذ كيف يمكن للقاضي الاحتكام إلى وجدان الحاسب الآلي وما يقوم به من تحليل للبيانات المخزنة لإعطاء الحكم.[38]

أما عن الانتقادات التي وجهت إليه بشأن مدى مساس إجراءات التقاضي الإلكتروني بضمانات المحاكمة العادلة، فإنه أثبت الواقع أن المحاكمة الإلكترونية لا تتناقض أبدا مع قيم المحاكمة العادلة لا في القوانين الدولية ولا الداخلية، ذلك أن هذه الأخيرة تقوم على معايير أساسية تتمثل في مبدأ العلنية والشفوية والوجاهية وضمان حقوق الدفاع وحق الصمت والمساواة أمام القضاء والفصل السريع في القضايا، وهي كلها معايير يمكن ضمانها في المحاكمة بالوسائط الإلكترونية لأن المحاكمة العادلة ليست لها علاقة بالوسيلة ولكن بتطبيق مبادئها وشروطها بغض النظر عن شكلها[39]، إذ يمكن تحقيق مبدأ العلنية عن طريق الدخول أو الضغط على جزئية علنية المحاكمة الموجودة على موقع المحكمة الإلكترونية بحيث تتيح للخصوم وجميع المتقاضين والجمهور كذلك حضور المحاكمة[40]، كما تتحقق أيضا العلنية عن طريق نشر الأحكام والمرافعات عبر وسائل الإعلام المختلفة[41]، أما عن تحقق مبدأ شفهية ووجاهية المحاكمة فإن التقاضي بالشكل الإلكتروني لا يمنع من تحقيق هذا المبدأ إذ تتغير وسيلة التقاضي فقط لا المبدأ.

ثانيا: الصعوبات التقنية:

تواجه فكرة التقاضي الإلكتروني عدة صعوبات تقنية وفنية يمكن إجمالها فيما يلي:

1. ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الإلكترونية خاصة في الدول النامية إضافة إلى التفاوت التقني الهائل بينها وبين الدول المتقدمة،[42] مما يؤدي إلى قلة عدد المستخدمين لهذه التقنيات وزيادة تكلفة استخدامها، وصعوبة الوصول إلى الخدمات المرادة[43].
2. نتيجة انتقال المعلومات بطريقة إلكترونية فإنها حتما تتعرض للاعتداء ومحاولات الاختراق من طرف المجرمين المعلوماتيين إما لتحقيق أهداف معينة أو للتطفل والتخريب،[44] ومن صور التعدي على نظام المحكمة الإلكترونية، نجد التزوير المعلوماتي للمستندات والبيانات، الحصول على معلومات سرية تخص المتقاضين ونشرها والتلاعب بها مع إمكانية ابتزاز أصحابها، نشر فيروسات من أجل تخريب وتدمير محتويات وبرامج الحاسوب التي تحوي ملفات العديد من القضايا وغيرها من الجرائم المعلوماتية التي تقع في هذا المجال.

تجدر الإشارة إلى أنه لتفادي هذه الخروقات والعقبات يجب على سلطات كل دولة تريد تبني نظام التقاضي الإلكتروني أولا أن تجهز البنى التحتية والأساسية التي يقوم عليها هذا النظام وخاصة في مجال الاتصالات، وإتاحتها للجميع بالقدرة نفسها، إلى جانب هذا لابد من اتخاذ تدابير وإجراءات تعطل عملية التعدي على البيانات والمعلومات بما يضمن سريتها وأمنها، بالاعتماد على تقنيات التشفير الإلكتروني للمعلومات والمواقع الإلكترونية، كما أنه رغم كل

هذه العقبات التي تحول دون تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني إلا أنه من الضروري الأخذ به تماشيا مع التطورات التكنولوجية دون أن ننسى ما يقدمه من امتيازات عديدة وتحقيقا للعدالة الناجزة التي نطمح إلى الوصول إليها.[45]

خاتمة

في ختام هذه الدراسة نخلص للقول بأن استخدام تقنية التقاضي الإلكتروني تعد قفزة نوعية في مجال تطوير وعصرنة العمل القضائي، حيث فرض التطور في تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مختلف الأنظمة القانونية والقضائية ضرورة تحيين منظومتها بما يتماشى مع هذا التطور، ومن خلال بحثنا في هذا الموضوع المستجد فإننا توصلنا لجملة من النتائج هي كالتالي:

- يعد مصطلح التقاضي الإلكتروني من المفاهيم الحديثة التي واكب ظهورها انتشار مصطلح الحكومة الإلكترونية، حيث أن التقاضي الإلكتروني عبارة عن نظام تقني معلوماتي يربط بين مبنى المحكمة أو الجهاز القضائي وبين شبكة الربط الدولية، يتيح بذلك للخصوم تسجيل دعواهم وحضور الجلسات حضورا افتراضيا عن طريق وسائل الاتصال الإلكترونية، ومتابعة مجريات الدعوى من مرحلة تسجيلها إلى غاية الحكم فيها.
- وفرت تقنية التقاضي الإلكتروني الكثير من المزايا لقطاع العدالة وحققت نوعا من الشفافية والنزاهة التي ينبغي أن تتميز بها أي منظومة عدلية وبطريقة عصرية، وهذا ما لا يتأتى إلا بتوافر جملة من المتطلبات والإمكانات التقنية والبشرية والقانونية، من خلال تبني السلطة التشريعية للدولة جملة من القوانين التي تنظم تطبيق هذا النظام مراعية في ذلك ملائمة مختلف إجراءات التقاضي عن بعد للتطور التكنولوجي والبيئة الرقمية التي تحوي هذا النظام.
- تعتبر المحكمة الإلكترونية أهم وسيلة لتطبيق نظام التقاضي الإلكتروني وهي عبارة عن حيز تقني معلوماتي يعكس الظهور المكاني للمحاكم والمجالس القضائية يتم فيها عقد الجلسات من خلال الوسائط الإلكترونية المختلفة، إضافة إلى ذلك يحتاج تطبيق هذه الإجراءات قضاة ومحامون وموظفون مختصون لهم خبرة ومعرفة بهذه التقنيات.
- بالرغم من الأهمية الكبيرة لاستخدام الوسائل الإلكترونية في العمل القضائي إلا أنها لم ترقى للحد المطلوب خاصة في بعض الدول العربية منها الجزائر، نظرا لما تثيره من إشكالات في تطبيقها إذ يعترضها العديد من الصعوبات القانونية، والتي تتمثل في عدم وجود تشريعات تنظم أحكام التقاضي الإلكتروني وأخرى تكفل حماية المعلومات والبيانات الإلكترونية المتداولة بين أطراف الدعوى، إلى جانب إمكانية مساس إجراءات التقاضي الإلكتروني بضمانات المحاكمة العادلة، ومشكلة اقتناع القاضي بالأدلة الإلكترونية المقدمة ومدى صحة المستندات الإلكترونية وصفة المتقاضين، إلا أنه أثبت الواقع أنه يمكن تفادي هذه العقبات وذلك بتحقيق ضمانات المحاكمة العادلة من خلال السماح للجمهور حضور الجلسات عبر الشاشات الكبيرة أو المواقع الإلكترونية بما يحقق علنية المحاكمة الإلكترونية، إضافة إلى تمكين الخصوم من تحضير الدفاع (المحامي المعلوماتي)، كما تواجه فكرة التقاضي الإلكتروني صعوبات تقنية نتيجة ضعف البنى التحتية للاتصالات وخاصة في الدول النامية، فضلا

عن أن انتقال المعلومات بالطريقة الإلكترونية يعرضها للاعتداء ومحاولات الاختراق والتدمير بشتى الطرق من طرف المجرمين المعلوماتيين ذو الكفاءة والخبرة في المجال التقني.

التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث فإننا نقدم بعض الاقتراحات التي رأينا أنها تفيد موضوع البحث:

- نلتمس من المشرع إعادة النظر في المنظومة التشريعية من خلال إصدار قوانين جديدة تنظم فكرة التقاضي الإلكتروني وتعديل أخرى لتسهيل عمل الجهات القضائية بما يضمن الحفاظ على حقوق المتقاضين وضمان تحقيق مبادئ المحاكمة العادلة، إضافة إلى ضرورة استحداث نصوص جزائية عقابية تجرم وتعاقب كل تعدي أو تلاعب بنظام المحاكمة الإلكترونية أو البيانات بما يضمن سريتها وأمنها.
- عقد دورات تعليمية وتدريبية مكثفة للعاملين بقطاع العدالة لمواكبة أي تطور حاصل في المجال الإلكتروني، وتحقيقا لجودة العمل القضائي.
- إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالمحاكم التي تعتمد هذه التقنية تهدف إلى وضع المعلومات والخدمات التي تقدمها المحاكم في متناول المتقاضين، مع تجهيزها بالمعدات المتطورة والحديثة التي من شأنها المساعدة في سرعة الفصل في القضايا، وضمان أمن وسرية الإجراءات.
- تضمين المناهج التعليمية مادة التقاضي الإلكتروني والمحاكمات عن بعد، ونظام الإثبات الإلكتروني وحتى الجرائم الإلكترونية وطرق متابعتها بما يتناسب مع التطورات التي تشهدها التكنولوجيا، إذ لا نجد لحد الآن كلية أو جامعة تقوم بتدريس هذا النوع من التقاضي إذا ما استثنينا الولايات المتحدة الأمريكية، لذا يجب تحديث المناهج الدراسية خاصة ما يخص طلبة الحقوق باعتبارهم طرفا في العملية القانونية والقضائية، ليصبح لدينا كوادر متخصصة وقادرة على تفعيل التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة وتسخيرها لخدمة القضاء.
- نشر الوعي القانوني والقضائي من أجل تعريف الناس بمزايا نظام التقاضي الإلكتروني وما يحققه من عدالة ناجزة وذلك من خلال وسائل الإعلام والاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي، فضلا عن اطلاعهم عن سير إجراءات التقاضي إلكترونيا وهذا من خلال عقد الندوات وإلقاء المحاضرات والدورات التثقيفية وكذا توزيع مطويات ومطبوعات تشرح هذه التقنية بما يتناسب وطبقات المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع:

النصوص القانونية:

1.الأمر رقم 02/15، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر 66-155، المؤرخ في 08 جوان 1966، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، الصادرة في 23 جويلية 2015.

2.القانون رقم 03/15، المتعلق بعصرنة العدالة، المؤرخ في 01 نوفمبر 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06، الصادرة في 10 فيفري 2015، ص.04

3.القانون النموذجي رقم (162/51)، الصادر من الأمم المتحدة بشأن التجارة الإلكترونية، الصادر في 1996/12/16م.

4.القانون النموذجي رقم (80/56)، الصادر من الأمم المتحدة بشأن التوقيع الإلكتروني، الصادر في 12/12/م2001.

الكتب:

1.ابراهيم خالد ممدوح، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية إجراءاتها أمام المحاكم، ط 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008 م

2.أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني، استعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي، ب ط، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014م

3.حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، ب ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م

4.خالد حسن أحمد لطفي، الدليل الرقمي ودوره في إثبات الجريمة المعلوماتية، ط 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020م

5.عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية، ب ط، دار جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2017م

6.فاروق محمد صادق الاعرجي، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الأساسي، ب ط، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر، لبنان، 2012م

7.نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي، التقاضي عن بعد، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2017 م

المقالات العلمية:

1.أمل فوزي أحمد عوض، تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المجلد 05، العدد 02، 2020

2.ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس المدية، المجلد 5، العدد 2، 2019م

3. طه عيساني، التوقيع الإلكتروني كآلية لحماية المعاملات الإلكترونية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، المجلد 06، العدد 01، جانفي 2019م

4. عصماني ليلى، نظام التقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 11، العدد 13، م2016

5. نصيف جاسم محمد الكرعاوي، هادي حسين عبد علي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للدراسات القانونية والسياسية، جامعة بابل العراق، المجلد 8، العدد 1، 2016م.

6. هاشمي بوجعدار، التجارة الإلكترونية ووسائل الحماية من مخاطر الدفع الإلكتروني، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 46، مارس 2017م

7. وهيبة رابح، خصوصية إجراءات التقاضي إلكترونيا، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 02، 2017م.

الرسائل الجامعية:

1. مبروك ليندا، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007م.

2. طارق بن عبد الله بن صالح العمر، أحكام التقاضي الإلكتروني، أطروحة دكتوراه في الفقه المقارن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2010/2009م.

3. يوسف سيد سيد عوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة عين الشمس القاهرة، 2012 م.

المداخلات العلمية:

1. محمد الفي، المحكمة الإلكترونية ين الواقع والمأمول، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس للإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية، 2007م، دبي، الإمارات المتحدة.

مواقع الأنترنت:

1. بلال الزين (2020)، التقاضي عن بعد أي ضمانات المحاكمة العادلة، على الموقع : https://w.w.w/la justice.ma/2020/07/blog-post_9.html تاريخ التصفح: 2020/09/05.

2. حليمة أبروك (2020)، التقاضي عن بعد في المغرب ...هل يؤثر على شروط المحاكمة العادلة، على الموقع: https://www.maghrebvoices.com/morocco/ تاريخ التصفح: 2020/09/06

المراجع بالأجنبية:

1. Hacina cherroun, E-litigation in Algeria, Jurisprudence journal, faculty of Law and political sciences, Biskra university, volume 11, July 2019.

الهوامش:

[1] نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي، التقاضي عن بعد، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2017 م، ص. 22

[2] ابراهيم خالد ممدوح، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية إجراءاتها أمام المحاكم، ط 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008 م، ص.12

[3] نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي، التقاضي عن بعد، المرجع السابق، ص.23

[4] حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، ب ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م، ص.57

[5] يوسف سيد سيد عوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة عين الشمس القاهرة، 2012 م، ص.29

[6] نصيف جاسم محمد الكرعاوي، هادي حسين عبد علي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للدراسات القانونية والسياسية، جامعة بابل العراق، المجلد 8، العدد 1، 2016م، ص.283

[7] عصماني ليلى، نظام التقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 11، العدد 13، م2016، ص.217

[8] ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس المدية، المجلد 5، العدد 2، 2019م، ص.125

[9] عصماني ليلى، نظام التقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح الخطط التنموية، المرجع السابق، ص.218

[10] أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني، استعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي، ب ط، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014م، ص.28

[11] طه عيساني، التوقيع الإلكتروني كآلية لحماية المعاملات الإلكترونية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، المجلد 06، العدد 01، جانفي 2019م، ص.562

[12] هاشمي بوجعدار، التجارة الإلكترونية ووسائل الحماية من مخاطر الدفع الإلكتروني، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 46، مارس 2017م، ص.135

[13] نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي، التقاضي عن بعد، المرجع السابق، ص.33

[14] وهيبة رابح، خصوصية إجراءات التقاضي إلكترونيا، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 02، 2017م، ص.99

[15] المرجع نفسه، ص.99

[16] القانون النموذجي رقم (162/51)، الصادر من الأمم المتحدة بشأن التجارة الإلكترونية، الصادر في 1996/12/16م.

[17] القانون النموذجي رقم (80/56)، الصادر في الأمم المتحدة بشأن التوقيع الإلكتروني، الصادر في 12/12/م2001.

[18] فاروق محمد صادق الاعرجي، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الأساسي، ب ط، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر، لبنان، 2012م، ص.252

[19] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000م.

[20] القانون رقم 03/15، المتعلق بعصرنة العدالة، المؤرخ في 01 نوفمبر2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، العدد 06، الصادرة في 10 فيفري 2015، ص.04

[21] أنظر المواد 09 و14 من القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة.

[22] أنظر المواد 15 و16 من القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة.

[23] الأمر رقم 02/15، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر 66-155، المؤرخ في 08 جوان 1966، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، العدد 40، الصادرة في 23 جويلية 2015.

[24] مثل مصادقة الجزائر على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000م.

[25] عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية، ب ط، دار جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2017م، ص.37

[26] Hacina cherroun, E-litigation in Algeria, Jurisprudence journal, faculty of Law and political sciences, Biskra university, volume 11, July 2019, p.134

[27] عصماني ليلى، نظام التقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح الخطط التنموية، المرجع السابق، ص. 219

[28] المرجع نفسه، ص.ص. 219.220

[29] عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية، ص.43

[30] حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، المرجع السابق، ص.62

[31] نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي، التقاضي عن بعد، المرجع السابق، ص.132

[32] حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، المرجع السابق، ص.62

[33] محمد الفي، المحكمة الإلكترونية ين الواقع والمأمول، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس للإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية، 2007م، دبي، الإمارات المتحدة، ص.19

[34] نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي، التقاضي عن بعد، المرجع السابق، ص.97

[35] بلال الزين (2020)، التقاضي عن بعد أي ضمانات المحاكمة العادلة، على الموقع : https://w.w.w/la justice.ma/2020/07/blog-post_9.html تاريخ التصفح: 2020/09/05.

[36] أمل فوزي أحمد عوض، تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص.58

[37] المرجع نفسه، ص.56

[38] خالد حسن أحمد لطفي، الدليل الرقمي ودوره في إثبات الجريمة المعلوماتية، ط 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020، ص.211

[39] حليمة أبروك (2020)، التقاضي عن بعد في المغرب...هل يؤثر على شروط المحاكمة العادلة، على الموقع: https://www.maghrebvoices.com/morocco/ تاريخ التصفح: 2020/09/06

[40] عصماني ليلى، نظام التقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح الخطط التنموية، المرجع السابق، ص. 219

[41] مبروك ليندا، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص. 128

[42] نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي، التقاضي عن بعد، المرجع السابق، ص.96

[43] طارق بن عبد الله بن صالح العمر، أحكام التقاضي الإلكتروني، أطروحة دكتوراه في الفقه المقارن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ص.55

[44] نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي، التقاضي عن بعد، المرجع السابق، ص.97

[45] أمل فوزي أحمد عوض، تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية، المرجع السابق، ص.61